# المرأة وأسس الديمقراطية ٢/١

بقلم :
سميرة رجب

تعتبر مشاركة المرأة في الحياة السياسية، أي ممارسة العمل السياسي، من أهم عناصر العملية الديمقراطية في أي مجتمع، وهي تعكس إلى حد كبير طبيعة النظام السياسي والاجتماعي للدولة، كما تعتبر النساء من أهم الرابحين في حالة التزام مؤسسات الدولة بالمنهج الديمقراطي القائم على مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة.

إن ممارسة العمل السياسي تعني المشاركة في إدارة الشأن العام وهذا يعني ممارسة حقوق وواجبات المواطنة مشاركة كاملة وحقيقية، وما لهذا المفهوم من ارتباط بالمساواة بين أفراد المجتمع بغض النظر عن مذاهبهم وأديانهم وجنسياتهم، وإن التمييز ضد المرأة في هذا الشأن يعتبر أحد المؤشرات الرئيسية بين التقدم والتخلف، لذلك تشتمل الأنظمة الديمقراطية على قيم ومفاهيم ومبادئ تحررية هامة تستحق أن تحظى باهتمام المرأة ومناصري قضية المرأة.

مع بدء المرحلة السياسية الجديدة في البحرين، أصبحت قضية المرأة والعمل السياسي قضية مبدئية، وغير قابلة للتأجيل، وبحاجة للنقاش المخلص والواعي على جميع المستويات، الرسمية والأهلية، وبحاجة للعمل من خلال جميع مؤسسات المجتمع المدني لإيجاد مؤسسات كبيرة قائمة على أسس فكرية عصرية وعملية، لبحث المطالب والاستحقاقات المختلفة التي ينبغي أن تحصل عليها المرأة على صعيد العمل والمشاركة كما على صعيد مواقع التمثيل وصناعة القرار والتشريع، وهي تعد استحقاقات محض إنسانية دون أي تمييز على أساس الجنس أو النوع الاجتماعي.

ذكرت الأرقام الإحصائية التي زودتنا بها إدارة عملية الاستفتاء على الميثاق الوطني في فبراير ٢٠٠١ بأن ٤٩٪ من الكتلة الانتخابية التي قامت بعملية الاقتراع كانوا نساء تتراوح أعمارهم ما بين ٢١ وأكثر من ستين عاماً . وهذا يعد أكبر مؤشر على قوة المرأة في فوز أو خسارة المرشحين في جميع العمليات الانتخابية في البحرين، مما يعني بأن المرأة سوف تكون تحت ضغوط كبيرة لتحديد اختياراتها من قبل أطراف كثيرة في المجتمع سواء في المنزل أو العمل أو الشارع أو النادي أو الجمعية، بينما سوف يكون اختيارها هو الاختبار الحقيقي لقدراتها واستقلاليتها وصلاحيتها لهذا العمل. على هذه الأرضية يجب أن نتفق على ضرورة وجود مناخ سياسي متفهم لاحتياجات المرأة وأهمية مشاركتها الفعالة كأحد الدعائم الأساسية لوجود دولة ديمقراطية.

ولتعزيز مشاركة المرأة في العمل السياسي في البحرين مشاركة حقيقية وموازية لمشاركة الرجل، على أساس المواطنة الكاملة، تجب معالجة أمر أساسي وهو نقص ثقافة المرأة ووعيها بذاتها وبحقوقها أي انهزامها أمام قضيتها ورضوخها لرؤى اجتماعية وثقافية ترسخ الموقف الرجعي من حقوقها وبالتالي تغييب وعيها ورأيها في حياتها اليومية وانقيادها بوساطة الرجل.

إن تدني رؤية المرأة لدورها وحقوقها لهو نتيجة لبيئة ثقافية تمارس التطرف الفكري القائم على مفاهيم وأفكار غير عصرية وجامدة تجاه مشاركة المرأة بهدف حجبها عن مراكز صنع القرار، سواء على المستوى العائلي أو الاجتماعي أو السياسي، باستخدام مرجعيات دينية انتقائية وتفسيرات خاطئة.

لذلك تعد رؤية المرأة لقضيتها واقتناعها بضرورة ممارسة دورها وأهمية حقوقها، الركيزة الأولى في بناء المجتمع المعاصر والطريق إلى عدم إقصائها من حركة المجتمع الديمقراطي المؤمن بالحريات العامة وحقوق الإنسان .

ومن أجل كسر احتكار الرجل لمراكز صنع القرار يجب القيام بدراسة متأنية للتحديات والعقبات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تواجهها المرأة في الحياة العملية وأسباب تمثيلها الرمزي في المواقع القيادية في الدولة بالرغم من توافر الإرادة السياسية والنصوص الدستورية التي تحمي لها كل هذه الحقوق، تأكيداً على أن تاريخ المرأة البحرينية وجديتها في كسب حريتها والتزامها بتقاليد الدين والتراث في طريق كفاحها الطويل يعطيها كل الحق في أن تكون متواجدة وممثلة، بفاعلية وقوة، في جميع المواقع التي تشرع القوانين الخاصة بشئونها.

sameera@binrajab.com